١١/٤/١٩٨٧).

وقد رفض ميمون، بداية، الصفة التمثيلية التي توصل اليها المعتقلون، وحذر من تنظيم المعتقلين انفسهم في مجموعات، وفقاً لانتماءاتهم السياسية. وقال: «ارفض منح هؤلاء الارهابيين المزايا المرتبطة بأسرى الحرب» (**الفجر**، ٧/٤/١٩٨٧). وذكرت مصادر اسرائيلية ان بار ـ ليف وميمون انكرا ان تكون هناك معاملة مهينة للسجناء الامنيين؛ وانكرا، كذلك، ايقاع عقوبات جماعية بحقهم من قبل ادارات السجون، او ان يكون قد طرأ اي تدهور على ظروفهم المعيشية. وادعى بار ـ ليف بأن السياسة المتبعة داخل المعتقلات، هي السماح للمعتقلين بأن يعيشوا حياة انسانية ضمن القيود القائمة والخاصة بالميزانية المقلصة والاحتياطات الامنية وضرورة الحفاظ على ما اسماه الانضباط. ورفض بار ـ ليف طلباً تقدم به المحامون لزيارة المعتقلات للاطلاع على الظروف المعيشية هناك (**الشعب**، ٣/٤/١٩٨٧، نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

في وقت لاحق، ذكر متحدث باسم السجون الاسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية، ان عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين لاسباب امنية، والذين اعلنوا الاضراب عن الطعام منذ ٢٥ آذار (مارس) الماضي، قد قلّ بصورة ملحوظة، مضيفاً انه بعد الاسبوع الاول من شهر نيسان (ابريل) لم يبق مضرباً عن الطعام سوى ١٧٠٠ سجين، بينما كان عدد المضربين جاوز ٣٠٠٠ معتقل في نهاية آذار (مارس) الماضي. وذكر المتحدث نفسه انه ليس مطروحاً التفاوض مع ممثلين لمنظمات «ارهابية»؛ وانه اذا كانت هناك ثمة مشكلات ، ففي امكان السجناء الاتصال بادارة السجون، بصفاتهم الشخصية، وسوف تبحث الادارة في شكواهم وتبت في الامر (**الفجر**، ٧/٤/١٩٨٧).

ولقي اضراب المعتقلين الامنيين ردود فعل متفاوتة في الاوساط الصحافية الاسرائيلية، التي تباينت بصورة نسبية في تحميل ميمون مسؤولية الاضرابات التي شهدتها السجون، لكنها اجمعت على انتقاد سياسته المتشددة، وتأكيد الدور الذي بات يحتله المعتقلون هؤلاء في الحياة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد نقلت صحيفة «الشعب» المقدسية (١٢/٤/١٩٨٧) عن «معاريف» الاسرائيلية ان من الممكن ان يكون قرار مدير السجون الاسرائيلية ميمون قد فاجأ المعتقلين، وبدا شديداً اكثر من اللازم. لكن ان نتذكر انه ليست سياسة ميمون وحدها هي التي تسببت في الاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ان هناك اسباباً اخرى اعمق من ذلك بكثير. واضافت «معاريف»: «لقد نجح اضراب المعتقلين في تحريك كثيرين من سكان هذه المناطق».

واكدت مصادر أخرى ان السجناء الامنيين يشكلون نقطة هامة للتحريض والتوتر المستند الى خلفية وطنية، اذ ليس لدى الكثيرين منهم ما يخسرونه، وهم يمثلون، عملياً، مثالاً على التضامن. وعلقت هذه المصادر على سياسة ميمون، فقالت ان رئيس سلطة السجون الاسرائيلية السابق، رافي سويسا، نجح في فهم انه لا يكفي، من اجل ايجاد صيغة للتعامل مع السجناء الامنيين، الحرص على تطبيق الاجراءات والنظم. اما المدير الجديد ميمون، فهو يحاول العودة الى اساليب سلف سويسا، مردخاي فرتهايمر. ومع ان دوافع ميمون لتغيير السياسة المتبعة في السجون واعادة عجلتها الى وراء غير واضحة، فان نتائج ذلك واضحة، وهي تبدو في التوتر والمعاداة التي ارتفعت بين صفوف المعتقلين الذين اصبحوا على استعداد للقيام بخطوات متطرفة اكثر مما في الماضي، وعادوا ليكونوا بؤرة النشاط الوطني (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١١/٤/١٩٨٧).

واعترفت مصادر بأن اضراب المعتقلين لقي دعماً ومساندة من قبل اقارب المعتقلين الذين لا يقل عددهم عن ثلاثين الف شخص، ومن مؤيدين كثيرين يعتبرون المعتقلين الامنيين حملة اعلام النضال الوطني (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، بدون ذكر تاريخ النشر). وتأكيداً لذلك، اوردت مصادر اسرائيلية الصورة التالية لمشهد تضامني وطني فلسطيني مع المعتقلين المضربين:

«تحول المبنى الذي يضم مقر بعثة الصليب الاحمر الدولي في القدس، في الايام الاخيرة، الى مركز للزيارة، ومكاناً للاعلان عن التضامن مع المعتقلين، ولتأييد اضرابهم. وفي باحة البناء الكائن في منطقة الشيخ جرّاح، كانت عشرات النسوة من امهات المعتقلين يواصلن اعتصامهن وجلوسهن هناك في